

الموضوع: إقتراح قانون لإلغاء الألقاب العثمانية والفرنسية

مادة أولى:

تلغى من الخطابات البروتوكولية الرسمية والمراسلات الشفوية والكتابية والقرارات، كل الألقاب التي تستخدم عند ذكر أو مخاطبة الموظفين والمسؤولين اللبنانيين، منها على سبيل المثال لا الحصر: "فخامة"، "دولة"، "معالي"، "سعادة" وما شابهها.

مادة ثانية:

يخاطب جميع الموظفين والمسؤولين كما سائر المواطنين في الخطابات والمراسلات والمحافل الرسمية بلقب وبخطاب موحد، من دون تمييز أو تفريق في المواقع والمناصب الرسمية وغير الرسمية ويعتمد حصراً لقب "السيد" أو "السيدة" (للمتزوجة وغير المتزوجة على حد سواء) أو "السادة".

مادة ثالثة:

لا تستخدم الألقاب الملغاة إلا في التعامل الدبلوماسي مع الدول التي ما تزال تستخدم هكذا ألقاب حسب تقاليدها وأعرافها وقوانينها.

مادة رابعة:

تبقى مناصب المسؤولية في الدولة عند ذكرها في النصوص الدستورية والقانونية مجردة من إضافة "السيد"، "السيدة"، "السادة" و"السيدات".

مادة خامسة:

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به فور صدوره.

الأسباب الموجبة

بالنظر لإستفحال الطبقية في مجتمعنا واتساع الهوة في العلاقة بين المواطنين والمسؤولين، نتيجة الدأب على استخدام ألقاب التبجيل والتفخيم في مخاطبة المسؤولين، ما يكرّس التمييز والتفريق بين المواطنين اللبنانيين.

وإقتناعاً منا بأن المسؤولين عن الشأن العام والقائمين بالخدمة العامة هم أولاً مواطنون لبنانيون، ولا يجوز- تمييزهم عن سائر اللبنانيين، ما يستدعي بنظرنا المبادرة، وبسرعة، إلى إلغاء كل مظاهر التمييز والتفريق بين اللبنانيين بغض النظر عن مناصبهم-

من هذا المنطلق نتقدم باقتراح القانون هذا مستندين إلى الأسباب الموجبة الآتية:

في عهد الرئيس الياس الهراوي، بتاريخ 16 تشرين الأول 1997، صدر عن حكومة الرئيس الشهيد رفيق الحريري قراراً يحمل رقم /36/ ألغيت بموجبه الألقاب من "فخامة"، "دولة"، "معالي" و"سعادة"، إلا أن القرار المذكور- طبّق لفترة وجيزة أي حتى نهاية عهد الرئيس الهراوي ومن ثم عادت الألقاب لتستخدم في كل مرة يذكر فيها مسؤول لبناني.

لقد جرت محاولات لإلغاء الألقاب من لغة مخاطبة المسؤولين والموظفين والرسميين إن كان من خلال قرار مجلس الوزراء رقم /36/ عام 1997 الذي لم يُعمل به سوى لفترة قصيرة جداً أو إن كان من خلال إقتراح قانون سبق وتمّ تقديمه، إلا أنه للأسف لم يُبصر- النور.

إن تجاهل المسؤولين اللبنانيين لقرار مجلس الوزراء رقم 36/1997 والاستمرار- باستخدام الألقاب في مخاطبة الموظف والمسؤول اللبناني، قد كرّس الألقاب كقاعدة لغوية في كل مرة يصار فيها إلى مخاطبة أحد من الرسميين، فباتت الألقاب عرفاً مرسخاً في ذهن المواطنين والمسؤولين على حد سواء.

فإنطلاقاً من اقتناعنا بأن جميع اللبنانيين سواسية في الحقوق والواجبات، لا بدّ من إزالة كل الحواجز المعنوية والطبقية التي من شأنها التمييز- بين المواطنين حسب مناصبهم، وذلك إنطلاقاً من الأسس التالية :

لما كانت الألقاب المعتمدة في مخاطبة ومراسلة كل من الرسميين اللبنانيين هي ألقاب موروثه من العهد العثماني-

ولما كانت تلك الألقاب تعزّز التمييز والتفريق بين المواطنين اللبنانيين ما يخالف أحكام الدستور اللبناني.

ولما كان يقتضي التخلي عن الألقاب والبحث عن لغة ومصطلحات جديدة في مخاطبة الموظفين والمسؤولين- والرسميين اللبنانيين وعدم التمسك بتلك الألقاب الموروثة لما لها من تأثير سلبي في خلق هوة بين المواطنين ومن يتولون الخدمة العامة.

ولما كان يجب أن تخلو لغة مخاطبة الرسميين اللبنانيين من التعظيم والتبجيل والتفخيم، وبالتالي يقتضي إلغاء الألقاب ومنها "فخامة"، "دولة"، "معالي" و"سعادة" وما شابهها، من لغة مخاطبة ومراسلة الموظفين والمسؤولين والرسميين اللبنانيين.

ولما كانت دول وجمهوريات عديدة سبق وعمدت إلى إلغاء الألقاب من التخاطب مع السياسيين في خطوة نحو نحو التمييز بين المواطنين.

ولما كان الدستور اللبناني يكفل المساواة بين اللبنانيين بعيداً عن مناصبهم.

لذلك، نتقدم باقتراح القانون الحاضر لالغاء الألقاب وحصر مراسلة ومخاطبة المسؤولين اللبنانيين عبر استخدام لقب واحد وهو "السيد" أو "السيدة" أو "السادة".

النانبة بولا يعقوبيان
بيروت في 3/7/2018